

تجميد حسابات ترامب الرقمية يطرح جدلية الخصوصية والحريات

تنتشر الأخبار عن أشخاص أضرأوا بسمتهم بعد نشرهم مواد غير ملائمة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنهم كبار السياسيين، ولكن تجميد حسابات خاصة بالرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب على خلفية أحداث الكابيتول بقدر ما يترك انطباعا عن هذه الشخصية الجدلية بقدر ما يدفع الموضوع برمته بشكل مختلف إلى درجة أن البعض اعتبروا أن الخطوة ستؤسس لسابقة خطيرة قد تمس من حقوق الإنسان.

وقال الموقع في معرض تبريره قرار تعليق حساب ترامب إنه "بعد المراجعة الدقيقة للتغريدات الأخيرة على حساب @realDonaldTrump وللسياق الحالي علقنا الحساب نهائيا بسبب خطر حدوث المزيد من التحريض على العنف" من جانب الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته.

وأثار قرار تويتر ردود فعل سياسية متباينة في الولايات المتحدة وخارجها، فقد اعتبرت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أن إغلاق العديد من شبكات التواصل الاجتماعي ومن بينها تويتر حسابات ترامب "يطرح إشكالية"، لأن هذه المنصات لديها "مسؤولية كبيرة جدا ويجب ألا تبقى دون تحرك" في مواجهة محتوى يتضمن حقا أو عفا، في حين أن "حرية التعبير هي حق جوهري له أهمية أساسية".

وبينما رأى وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير أن "تنظيم العملاقة الرقمية لا يمكن أن تقوم به الأوليغارشية الرقمية نفسها"، اعتبر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أن هناك ضرورة لجمع مختلف الأطراف المعنية ومناقشة هذا الموضوع.

ويشدد دوجاريك على أن جميع الوسائط لكبح التصريحات الخطيرة والكراهية يجب أن تتجاذب مع القواعد الدولية الخاصة بمراجعة حقوق الإنسان.



ستيفان دوجاريك

هناك ضرورة لجمع مختلف الأطراف ومناقشة هذه القضية

وفي سلسلة تغريداته اعتبر دورسي أن توازن القوى محترم طالما أنه "بإمكان الناس أن يذهبوا بكل بساطة إلى خدمة أخرى إذا كانت قواعدنا وطريقة تطبيقنا لهذه القواعد لا تناسبهم"، لكنه اعترف بأن "هذا المفهوم وضع على المحك الأسبوع الماضي عندما قُدر عدد من مزودي أدوات الإنترنت الأساسيين عدم استضافة ما يعتبرونه خطيرا".

وأضاف مؤسس تويتر "لا أعتقد أن هذا الأمر كان منسقا. الأكثر ترجيحا هو أن الشركات توصلت إلى استنتاجاتها الخاصة أو شجعتها عليها تصرفات الآخرين".

وكان ترامب حاول الانتكاف على قرار تويتر بتعليق حسابيه بان غرد مستخدما الحساب الرسمي لرئيس الولايات المتحدة @POTUS (بوتوس) هي الأحرف الأولى بالإنجليزية لعبارة رئيس الولايات المتحدة، لكن المنصة سارعت إلى حذف تغريدته.

وقال موقع تويتر لوكالة الصحافة الفرنسية إن "استخدام حساب آخر في محاولة للانتكاف على حساب تم سابقا تعليقه هو أمر مخالف لقواعدنا". وفي ظل المخاوف المتزايدة، قالت متحدة باسم شركة فيسبوك لروبيرز الخميس إن موقع التواصل الاجتماعي الشهير يشهد زيادة في إشارات توجي بمساعي تحدي نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ الهجوم على مبنى الكونغرس الأسبوع الماضي.

وأضافت أن الإشارات التي تعقبها فيسبوك تتضمن نشرات رقمية تروج للأحداث وبعضها يشمل دعوات لحمل السلاح أو شارات ميليشيات أو جماعات الكراهية. وكان مكتب التحقيقات الفدرالي قد حذر من احتجاجات مسلحة يتم التخطيط لها في واشنطن وجميع عواصم الولايات المتحدة الخمسين في الفترة التي تسبق التنصيب.

سان فرانسيسكو (الولايات المتحدة) -

قفزت العلاقة بين الحريات الشخصية في الإنترنت والقوانين المؤطرة للعملية مؤخرا إلى واجهة النقاش العالمي عقب تجميد الكثير من شركات التواصل الاجتماعي الشهيرة حسابات الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وتساعد الجدل حول حدود العلاقة بين الخصوصية والحريات الفردية بعد تلك الخطوة التي جاءت عقب دعوات التحريض التي قام بها ترامب وأدت إلى أحداث عنف في مينسي الكابيتول، وقد رأت الأمم المتحدة أن مسألة حماية حقوق الإنسان في أثناء حجب الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي تتطلب مناقشة مفتوحة بمشاركة مختلف الأطراف.

والمؤكد أن مسألة الخصوصية والحريات الفردية تصونها القوانين والمواثيق الدولية فضلا عن الدساتير في غالبية الدول، لاسيما تلك التي تسعى للحفاظ على مراتب تنافسية عالمية متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية وحقوق الإنسان ومعدلات الرفاه وغيرها.

ولدى الحكومات التزامات بشأن مراعاة حقوق الإنسان لأنها وقعت الاتفاقيات ذات الشأن، أما بخصوص الشركات فهذا أمر مختلف رغم أن ثمة تعليمات للأمم المتحدة تقول إن الشركات يجب أن تمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وهذه النقطة الجدلية التي يبدو أن ترامب فجرها عن غير قصد ربما تغير وضع التعامل في المستقبل.

وكان فيسبوك ومواقع أخرى مثل سنابشات وتويتر ويوتيوب علقت حسابات ترامب لأجل غير مسمى، لكن مع أكثر من 88 مليون متابع، كان تويتر المنصة المفضلة لترامب للقيام بإعلانات سياسية أو مهاجمة وسائل إعلام أو إهانة خصومه بشكل يومي.

ومع أن مؤسس تويتر ورئيسه جاك دورسي اعتبر أن قرار الموقع فرض حظر على ترامب كان "الخيار الصحيح"، إلا أنه مع ذلك بشكل إخطافا ويؤسس سابقة خطيرة بشأن مقدار السلطات التي تتمتع بها كبريات شركات الإنترنت.

وفي سلسلة تغريدات، قال دورسي إن هذا القرار يمثل "إخفاقا من جانبنا في الترويج لمحادثة صحية فرض حظر على الملياردير الجمهوري الذي كان لديه أكثر من 88 مليون متابع على حسابه في تويتر يرسى سابقة تبدو لي خطيرة: القوة التي يتمتع بها فرد أو شركة على جزء من المحادثة العامة".

وعلق تويتر بشكل دائم حساب ترامب الجمعة بعد يومين من اقتحام حشد من أنصار الرئيس الجمهوري الكابيتول في أعمال شغب أوقعت خمسة قتلى وألحقت خرابا بالبنين وصدمت الولايات المتحدة وأضرت بسمعتها في العالم.



الرباط تمضي في التقارب مع واشنطن من بوابة التعاون العسكري

اجتماع اللجنة الاستشارية للدفاع يضع العلاقات الثنائية على مسارها الصحيح



تحديات أمنية وتطورات جيوسياسية تطبعان العلاقات

المغرب والأسلحة، كما نجح البلدان في توسيع الشراكة الاستراتيجية بينهما من خلال اتفاقية التبادل الحر، وتعزيز التعاون الأمني، وتكثيف الجهود المشتركة لتعزيز التسامح والحريات الدينية. ويعتقد المحللون أن التقارب بين البلدين يجره التوافق حول رؤية مشتركة لخطورة الارتباطات في منطقة الساحل بين الجماعات المتطرفة وأباطرة المخدرات وتجار الأسلحة والبشر مع الاقتراف الشعبي الإيراني للمنطقة وما يمثلته من تهديدات واقعية، وهو المتغير الذي دفع المغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران.

العسكري الاستراتيجي، وشراء الأسلحة والعتاد، والتدريب العسكري في جميع القطاعات، فضلا عن التعاون الاستخباراتي بين البلدين.

هشام معتمد
البلدان يواجهان تحديات مشتركة لذلك يوثقان تحالفهما

وأكد إسبيري حينها، أن المغرب دولة رائدة في الشؤون العسكرية، مبينا أن الاتفاقية ترسم بشكل فعال خارطة طريق لتعزيز التعاون الثنائي.

وتعتبر المؤسسات الرسمية الأساسية والمغرب شريكا قويا تجمعها بالولايات المتحدة علاقات تعاون متعدد الأبعاد والتي تخدم السلام والأمن والتنمية. إذ أنه خلال الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي المغربي الأمريكي في يوليو الماضي اعتبرت واشنطن المغرب الشريك الذي يتمتع بالاستقرار ويشجع الأمن، لريادته على رأس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ودوره الريادي في التحالف العالمي لدحر تنظيم داعش والاستقرار والتنمية في أفريقيا، وكذلك الأمن الإقليمي.

منافع مشتركة ومتنوعة

باتي اجتماع اللجنة الاستشارية المغربية - الأمريكية للدفاع، الذي ينعقد كل سنتين بالتناوب بين الرباط وواشنطن، في إطار التعاون العسكري الثنائي الذي يهم على الخصوص مجالات التكوين والتدريب والمعدات العسكرية واللوجستية. وسيخدم الاتفاق العسكري المغربي الأمريكي مراقبة ورصد ومواجهة المخاطر على واجهة المحيط الأطلسي الجنوبية المنطلقة في التهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات، القادمة من أميركا اللاتينية.

والاتفاق العسكري، حسب معتمد، يهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات المهنية والتقنية بين القوات المسلحة الملكية والجيش الأمريكي في ما يخص محاربة الإرهاب والفكر المتطرف، وخاصة تجديد مقاربات ميدانية للتدخل السريع وتطوير تقنيات التحرك الميداني المشترك لمواجهة المخاطر والتهديدات المتعلقة بالأمن القومي وحماية المدنيين.

واتفق المغرب وواشنطن على تعزيز هذا التعاون مع التركيز على ترسيخ الأهداف الأمنية المشتركة على وجه الخصوص، عبر تحسين الاستعداد العسكري، وتعزيز المهارات، وتطوير قابلية التشغيل البيئي للقوات. واتفق الجانبان على تشجيع المشاريع الاستثمارية المشتركة في المغرب في قطاع الصناعة الدفاعية، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا والتنفيذ التدريجي لاستراتيجية التحكم الذاتي للمملكة في هذا المجال. وسيستعزز دور المغرب كجهة فاعلة في الاستقرار الإقليمي في البحر

المغرب بالأسلحة، كما نجح البلدان في توسيع الشراكة الاستراتيجية بينهما من خلال اتفاقية التبادل الحر، وتعزيز التعاون الأمني، وتكثيف الجهود المشتركة لتعزيز التسامح والحريات الدينية.

ويعتقد المحللون أن التقارب بين البلدين يجره التوافق حول رؤية مشتركة لخطورة الارتباطات في منطقة الساحل بين الجماعات المتطرفة وأباطرة المخدرات وتجار الأسلحة والبشر مع الاقتراف الشعبي الإيراني للمنطقة وما يمثلته من تهديدات واقعية، وهو المتغير الذي دفع المغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران.

ويؤكد هشام معتمد، الخبير في الشؤون السياسية والاستراتيجية لـ"العرب" أن تفعيل عناصر الشراكة العسكرية والذي يمتد لعشر سنوات بين المغرب والولايات المتحدة يترجم مدى حرص البلدين على تقوية أواصر التعاون الأمني والدفاع المشترك، وخاصة الدفع باللجنة الاستشارية العسكرية المغربية الأمريكية لمسيرة رهانات التحديات الإقليمية والدولية وتقديم اليات ومقترحات عملية.

وكان مجلس النواب المغربي، قد صادق في نوفمبر الماضي بشكل رسمي على قانون سيسمح للمؤسسة العسكرية بتأسيس وحدات صناعية لتصنيع الأسلحة داخل التراب الوطني، حيث ستمت الاستعانة بالخبرات الأمريكية في هذا المجال، وهو ما أكد عليه اتفاق السنوات العشر العسكري الموقع مؤخرا بين المغرب والولايات المتحدة.

ولتجسيد ذلك التقارب وتفعيله وزيادة نسقه، اقترح الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، من خلال دعوة وزارة الدفاع الأمريكية إلى استكشاف المزيد من فرص التعاون لإنجاز مشاريع مشتركة في مجال الصناعة الدفاعية بالمغرب. وبالفعل، تم التوقيع على اتفاقية دفاعية بين الرباط وواشنطن تحمل عنوان "خارطة الطريق للتعاون الدفاعي 2020-2030" بين البلدين، خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر للرباط في أكتوبر الماضي، حيث يهدف الاتفاق للطريق لتعاون شامل في المجال

يرى خبراء في السياسات الأمنية أن الاستراتيجية الدفاعية للمغرب تتمحور حول تشخيص المخاطر المتسارعة على الأمن القومي وتحديدها ومنها ملف الصحراء والإرهاب، وهي القضايا التي جعلت صاحب القرار يوسع دائرة الانخراط في التنسيق الأمني والعسكري التقني مع الولايات المتحدة لتشمل التعاون المباشر في العديد من الملفات والقضايا الدولية نظرا لدور الرباط المهم إقليميا وأمنيا.



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - عرفت علاقات التعاون بين المغرب والولايات المتحدة طفرة نوعية في السنوات الأخيرة توجت بالاعتراف التاريخي بسيادة المغرب على صحرائه وما يمثلته من تحول جيوسياسي مهم سيبرز الشراكة الاستراتيجية متعددة الأشكال المبنية على تنسيق وثيق على جميع المستويات، منها العسكري والأمني.

ويصوب اجتماع اللجنة الاستشارية المغربية - الأمريكية للدفاع المنعقدة الثلاثاء الماضي في هذا السياق. وقد مثل الجانب الأمريكي نائب وزير الدفاع، المكلف بالشؤون السياسية أنتوني تانا، فيما مثل الجانب المغربي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني عبد اللطيف لودي.

واللافت أن انعقاد هذا الاجتماع الذي يتم كل سنتين بالتناوب بين الرباط وواشنطن، يأتي بعد أسبوع من عقد اتفاق عسكري مدته عشر سنوات في إطار دعم التقارب بين الحليفين الاستراتيجيين.

توثيق التحالف الاستراتيجي

في إطار الاجتماع الـ11 للجنة الدفاع الاستشارية المغربية - الأمريكية، عُقدت جلسة عمل مصغرة تحت الرئاسة المشتركة للجنرال دو كور دارمي، القائد العام للقوات المسلحة الملكية، ونائب وزير الدفاع الأمريكي المكلف بالشؤون السياسية، تناولت التعاون العسكري المغربي - الأمريكي وأفاق تطويره في خطوة مهمة لتوثيق هذا التحالف الاستراتيجي.

وأعقب جلسة العمل هذه جلسة عامة حضرها أعضاء الوفد الأمريكي وقائد الدرك الملكي ورؤساء هيئات القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية. ناقش فيها الوفدان المغربي والأميركي، مختلف الجوانب والتوجهات الأساسية لتفعيل العمل المشترك.

وتؤسس الولايات المتحدة استراتيجياتها الدفاعية عبر ترتيب محاور علاقاتها مع المغرب الذي اتخذ شكلا متقدما

وديناميكيا منذ عقود. وقد أبرز لودي ذلك حينما أكد أن بلاده ملتزمة تحت قيادة العاهل المغربي الملك محمد السادس تجاه واشنطن باعتبارها فاعلا مهما في الاستقرار الإقليمي عبر تفعيل استراتيجية متعددة الأبعاد في مجال مكافحة الإرهاب

وعمليات التهريب غير المشروعة ومكافحة الهجرة. وتجمع واشنطن والرباط علاقات قوية على مستوى التعاون العسكري ومحاربة الإرهاب، حيث تعد الولايات المتحدة أول مزود

